الأمم المتحدة

CEDAW/C/SR.788

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
20 August 2007
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الثامنة والثلاثون

محضر موجز للجلسة ٧٨٨

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة شيمونفيتش

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الأوّلي لموريتانيا

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة عقب انتهاء الدورة بفترة وجيزة.

07-35889 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الأوَّلي لموريتانيا (CEDAW/C/MRT/1) (تابع)

١ - بناءً على دعوة الرئيسة، جلس ممثلو موريتانيا إلى مائدة اللجنة.

المادتان ٧ و ٨

٢ - **السيدة منت خاطري** (موريتانيا): شكرت أعضاء اللجنة على أسئلتهم. وأشارت إلى الحضور القوي للمرأة في وسائل الإعلام في بلدها، وأنها تتطلع إلى بلوغ نسبة الـ٢٠ في المائة وهي الحد الأدنى لتمثيل المرأة في جميع المجالات الإدارية بما في ذلك الدبلوماسية. وفيما يتعلق بتمويل الأحزاب السياسية التي أعطت مقاعد للمرأة، توجد لكل حزب سياسة خاصة بالمرأة تتاح نُسخ منها.

٣ - **السيد ولد طلبه** (موريتانيا): أشار إلى أن المرأة ممثلة تمثيلاً جيداً في وسائل الإعلام حيث تقوم بأدوار مختلفة، بما في ذلك المهام التقنية. وتُمثَّل المرأة أيضاً في مجال الشؤون الخارجية وتتولى مناصب رفيعة كرئيسة بعثة دبلوماسية أو قنصل أو حتى سفيرة.

٤ - وتحتل المرأة مناصب وزارية هامة في الحياة السياسية وتُنتخب في البرلمان. ومن المقرر إنشاء شبكة للمرأة في الحكومة والبرلمان، سوف تكون جزءاً من آلية لرصد وضع المرأة وتتألف من أشخاص لديهم الرغبة في تحسين واقع المرأة. وتدير المرأة بعض الأحزاب السياسية أو تتولى مناصب رفيعة داخلها: وقد تقدمت إحدى النساء للترشيح كرئيس للجمهورية. ومن المهم تشجيع مشاركة المرأة على أعلى المستويات في الحياة السياسية.

٥ - وأضاف أن بلده على استعداد للتعلم من بلدان أخرى وليكون في صدارة التطورات في بلدان أخرى في شمال وغرب أفريقيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء، التي يربطها بها تاريخ مشترك وحضارة مشتركة، من أجل تنسيق البرامج والأهداف. وقال إن أهداف بلده تتواءم مع أهداف الاتفاقية.

المادة ٩

٦ - **السيدة جبر** سألت عن جنسية أطفال الموريتانيات المتزوجات من أجانب.

٧ - **السيد ولد بيدي** (موريتانيا): قال إنه وفقاً لقانون الجنسية الموريتاني تتقرر جنسية الطفل المولود من أم موريتانية وأب أجنبي قبل عام من بلوغه سن الرشد. غير أن الوضع معقّد وتُستخدَم طرائق مختلفة في الحالات المختلفة. ويمكن للأطفال المولودين من زوجة أجنبية الحصول على الجنسية الموريتانية بعد خمس سنوات من زواجها من رجل موريتاني، في حين أن التجنّس مطلوب في حالات أخرى. وإذا كان الآباء غير معروفين فإن الطفل يحصل تلقائياً على الجنسية الموريتانية. وقال إنه لا يستطيع تقديم نص القانون.

٨ - **الرئيسة:** أشارت إلى أنه سوف يكون من المفيد الحصول على نص القانون، لمعرفة إلى أي مدى يتوافق مع المادة ٩ من الاتفاقية.

المادة ١٠

٩ - **السيدة سيمز:** اعترفت بأنه يبدو أن الجهود المبذولة لتعليم الفتيات بدأت تؤتي ثمارها وسألت عن التدابير المتخذة لضمان حصول الأقليات العرقية، وخاصة العبيد السابقين، على التعليم.

١٠ - **السيدة زو أكسياوكياو:** نوَّهَت بجهود وإنجازات موريتانيا فيما يتعلق بتعليم الفتيات ولكنها أشارت أيضاً إلى

خلو التقرير من بعض المعلومات الحاسمة، لا سيما فيما يتعلق بمحو الأمية، أو الالتحاق، أو التسرب في الريف والحضر، أو معدلات الحضور التفصيلية للجنسين في التعليم الثانوي والعالي، بالإضافة إلى معلومات عن المدرسين. وقالت إن هذه المعلومات مهمة عند بحث التقرير وصياغة السياسات.

١١ - وبالنظر إلى معدلات الالتحاق والتسرب للفتيات في المناطق الريفية، سألت عن التدابير الخاصة لضمان حصول الفتيات على التعليم. وطلبت معلومات عن جهود أو تدابير محدَّدة لمحو الأمية، لا سيما في المناطق الريفية، وعدد النساء اللاتي استفدن من حملة مكافحة الأمية (٢٠٠٤-٢٠٠٦).

١٢ - **السيد فلنترمان**: أثنى على موريتانيا لتقدمها وإنجازاتها في مجال التعليم، وخاصة بالنسبة لقانون التعليم الابتدائي الإلزامي لعام ٢٠٠١. وطلب مزيداً من المعلومات عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعوق وصول المرأة إلى التعليم وعن التدابير الخاصة التي تتخذ في هذا الصدد، بما في ذلك المستفيدين المستهدَفين، والعقبات التي صُودِفت وأثرها حتى الآن. وقال إنه سوف يكون من المفيد أيضاً الحصول على معلومات عن التدابير الملموسة لإنفاذ أحكام القانون وعن مشاركة المرأة في التعليم العالي، من حيث نسبة النساء بين المحاضرين والأساتذة ومجالات الدراسة المختارة. وتساءل عمّا إذا كانت هيئة المنح الدراسية الوطنية تقدم مساعدة خاصة للمرأة من أجل الحصول على التعليم العالي.

١٣ - **السيدة منت خاطري** (موريتانيا): قالت إن المساواة في المعاملة حقيقة واقعة في موريتانيا وأنه ليس هناك تمييز بأي شكل، حتى من الناحية العرقية. وأضافت أن بلدها فخور بأن وزارة التعليم تتولاها امرأة، ولذلك فإن السياسات التعليمية سوف تضع مشاكل المرأة في الاعتبار. وفضلاً عن هذا، يُعد تعليم المرأة الريفية محور الاهتمام كما تُبذل جهود لتحسين مستويات التعليم للبنين والبنات. وأضافت أن رئيس الجمهورية حريص على تحقيق الإصلاح التعليمي وتطوير التعليم بطريقة مُستدامة.

١٤ - **السيد ولد بيدي** (موريتانيا): استند إلى الأرقام الأخيرة عن وضع الجنسين في التعليم وأشار إلى أن معدلات التحاق الإناث تقل بنسبة ١ أو ٢ في المائة عن معدلات الأولاد على مدى السنوات الست الماضية. وفي عام ٢٠٠٤، تحسّن معدل التسرب من المدارس بنسبة ٧ في المائة، وهذا يعني أن ٦٦ في المائة من التلاميذ يستمرون في المدرسة. وقد تم وضع طائفة من البرامج من بينها برنامج وطني مدته ١٠ سنوات لضمان الحضور الكامل في المدارس والتعليم الجيد للبنين والبنات. وهناك أيضا برنامج للتغذية المدرسية وبرنامج لتعليم الكبار. وأضاف أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثّر في حضور الفتيات هي الفقر الأُسري، والبُعد عن المدرسة، والمسؤوليات المترلية، والزواج المبكّر، والحمل. وقال إن ٣٠ في المائة من مدرسي المدارس الابتدائية و١١ في المائة من مدرسي المدارس الثانوية من النساء.

١٥ - **السيدة منت محمد محمود** (موريتانيا): أكّدت على عدد من المبادرات التي اتخذها وزارة التعليم مع شركاء آخرين لتحسين التحاق الفتيات بالمدارس. وتشير الدراسات إلى أن البعد عن المدرسة، والواجبات المترلية أو الزراعية، والفقر الأُسري يمنع بعض الفتيات من الذهاب إلى المدرسة. ولهذا اتخذت وزارة شؤون المرأة عدداً من التدابير. وبالتعاون مع الأمم المتحدة، تم توفير حافلات مدرسية في ثلاث مناطق نائية، بحيث أصبح هناك ١٤ منطقة الآن توفر وسائل النقل المدرسي للفتيات من القرى إلى المدارس. ونتيجة لذلك، تمكنت بعض الفتيات من الوصول إلى مستوى التعليم الثانوي. ويتم أيضاً توفير إمدادات مدرسية مدعومة للفتيات في هذه المناطق ذاتها. ووضعت وزارة التعليم برنامج للمنح الدراسية لمساعدة الفتيات على مواصلة دراستهن. ولا يزال

التحاق المرأة بالتعليم العالي منخفضاً، إذ يبلغ ١٣ في المائة، ولذلك قُدِّمت طائفة من الأفكار والمبادرات مثل تخصيص جوائز للمرأة، لا سيما في مجال العلوم والرياضيات. وخارج سياق القانون، تم تحديد حصة من المنح الدراسية للمرأة استفاد منها بالفعل عدد من النساء.

١٦ - وتعتَبَر حملة مكافحة الأمية على نفس القدر من الأهمية. فالأمية تؤثّر على المرأة في المقام الأول ويمكن أن تعرقل معرفتها بحقوقها. وقد اتخذت الدولة عدداً من المبادرات مع عددٍ من الشركاء، كان آخرها مبادرة مصرف التنمية الأفريقي الذي تكفل بتعليم ١ ٠٠٠ امرأة القراءة والكتابة في خمس ولايات. وعلى المستوى المحلي، يجري الاعتماد على منظمات المجتمع المدني مثل المنظمات غير الحكومية المتخصصة في التعليم، والتي تعمل تحت رعاية الحكومة في المناطق النائية والمناطق الريفية لمكافحة الأمية بين النساء. وتحاول الوزارة توسيع هذا المشروع التجريبي ليشمل مناطق أخرى في البلد.

١٧ - **السيد ولد طلبه** (موريتانيا): أكّد أن التعليم هو السبيل إلى التنمية المستدامة. ومع أنه من الصعب في بعض الأحيان تقديم خدمات تعليمية ملائمة على المستوى المحلي، تم تفويض المحافظين المحليين والولاة لوضع سياسات تمييزية إيجابية بغية تمكين الأطفال المنتمين إلى فئات اجتماعية وعرقية معيّنة من دخول المدارس. وفي المناطق الريفية، اتخذ عدد من التدابير لزيادة معدلات الالتحاق، خاصة بين الفتيات. وفي الوقت الحاضر، يمكن للأولاد حتى سن ١٢ والفتيات حتى سن ١٦ الالتحاق بالمدارس الابتدائية. وتعمل رابطات الآباء الريفيين أيضاً على ضمان حصول المزيد من الفتيات على الخدمات التعليمية، وتُبذل جهود لحشد الدعم على نطاق واسع لبرامج محو الأمية.

المادة ١١

١٨ - **السيدة باتن:** بعد أن أشادت بالدولة الطرف على جهودها للقضاء على التمييز ضد المرأة في مجال العمل، أعربت عن قلقها إزاء مظاهر عدم التكافؤ الحالية: فهناك فقط ١٢,٤ في المائة من النساء يمكنهن الحصول على وظائف ذات أجر، ويصبح الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للمرأة المتزوجة للحصول على وظيفة، وتحصل المرأة في المتوسط على أجر يقل بنسبة ٦٠ في المائة عن الرجل. وتساءلت عمّا إذا كانت الحكومة تعتزم إدخال منظور جنساني في قانون العمل الخاص بها، وما إذا كانت تعتزم إصدار قانون جديد عن المساواة في الأجر لنفس العمل، أو اتخاذ إجراءات لمعالجة هذه المسألة. وبعد أن أشارت إلى الفقرة ١٩٣ من تقرير الدولة الطرف (CEDAW/C/MRT/1)، تساءلت عمّا إذا كانت طريقة حساب الأجر الأساسي للموظفين المدنيين والموظفين العموميين تُطَبّق على القطاع الخاص. وما هو دور وتشكيل لجنة التصنيف المذكورة في الفقرة ١٩٦ من التقرير؟

١٩ - وأضافت أنه سوف يكون من المفيد معرفة ما إذا كانت توجد أي آلية لضمان إجراء تقييمات للأداء الوظيفي على أساس معايير الحياد الجنساني. وهل اتخذت الحكومة أي خطوات بما في ذلك تنفيذ تدابير خاصة مؤقتة في قطاعي التعليم و/أو العمالة، للتغلب على التمييز المهني القائم على الجنس عن طريق تشجيع المرأة على التقدّم للحصول على وظائف غير تقليدية وذات مهارات خاصة. وقالت إنها تود أن تعرف ما إذا كانت الدولة الطرف تفكّر في اعتماد تشريع خاص بالتحرش الجنسي في مكان العمل.

٢٠ - **السيدة هالبرن-كداري:** قالت إن الدولة الطرف لم تقدّم إحصاءات كافية مُصنَّفة حسب نوع الجنس عن مشاركة المرأة في سوق العمل. وقد أظهرت التجربة أن إصدار تشريعات عن المساواة لا يكفي: إذ تلزم .سياسات

محدَّدة مناهضة للتمييز وكذلك آليات إنفاذ فعَّالة. وأضافت أنه يهمها معرفة ما إذا كانت الحكومة قد اتخذت أي خطوات في هذا الاتجاه.

٢١ - وأعربت عن قلقها لعدم وجود تدريب مهني للمرأة، وتساءلت عمّا إذا كانت قد أُدخِلت أي برامج ذات صلة. وتساءلت أيضاً عن السبب في أن بعض القطاعات والمهن متاحة للرجل أكثر مما هي متاحة للمرأة. وبعد أن أشارت إلى الاحتياجات الخاصة للأمهات العاملات، سألت عمّا إذا كان قد صدر أي تشريع لمنع طرد النساء اللاتي يعدن إلى العمل بعد إجازة الأمومة.

٢٢ - **السيدة منت خاطري** (موريتانيا): قالت إنه نظراً لأن المرأة والرجل في موريتانيا متساويان أمام القانون في كافة المجالات، فإن قانون العمل في بلدها لا يميِّز بين الجنسين. والواقع أنه تم تنفيذ عدد من سياسات التمييز الإيجابي بغية محاباة مشاركة المرأة في سوق العمل.

٢٣ - **السيد ولد بيدي** (موريتانيا): أشار إلى أن موريتانيا صدّقت على جميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة والتي تنص على المساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة في مجال العمل. ولا يتضمن قانون العمل أي تمييز ضد المرأة، وبموجب المادة ٥٧ من قانون الأحوال الشخصية، يُسمح للمرأة بالعمل خارج المنزل في وظيفة من اختيارها. ويحق للمرأة التي يحرمها زوجها من هذا الحق أن تتقدم بشكوى أمام المحاكم.

٢٤ - وردّاً على الأسئلة التي وجَّهتها السيدة هلبرن- كداري، قال إن وزارة النهوض بالمرأة وحماية الطفل والأسرة أقامت مركزين للتدريب المهني للمرأة — واحد في نواكشوط والآخر داخل البلد- وكذلك مركز تدريب منفصلا للمدرسات. وهناك ١٠٠ امرأة تلتحق حالياً بالقوات المسلحة، بعضهن حصل على رتبة ضابط، وتمثّل المرأة ٥٠ في المائة من قوات الأمن و ٥ في المائة من قوات الشرطة.

٢٥ - **السيدة منت محمود** (موريتانيا): قالت إنه أنشئت أيضاً مراكز للتدريب المهني في عواصم المقاطعات والولايات. وتشارك النقابات العمالية بصورة نشطة في الجهود المبذولة لضمان احترام حقوق المرأة في العمل، وكثير من النساء عضوات في هذه النقابات. وأضافت أن وزارة النهوض بالمرأة وحماية الطفل والأسرة مسؤولة عن النظر في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق المرأة في العمل وتمثيل المرأة أثناء الإجراءات القانونية ذات الصلة.

٢٦ - **السيد ولد طلبه** (موريتانيا): قال إنه نظراً لأن ٦٠ إلى ٧٠ في المائة من المدرسات حصلن على شهادات علمية، فإن غالبية الطلبة الملتحقين بالدراسات العلمية والتقنية على مستوى الجامعة من النساء. ونتيجة لذلك، تتولى أعداد متزايدة من النساء وظائف في صناعة البتروكيماويات، وفي تكنولوجيا المعلومات، وفي الهندسة المدنية.

٢٧ - وبينما توجد هناك فجوة ملحوظة في الأجور بين الرجل والمرأة في القطاع الخاص، يحصل موظفو القطاع العام على أجر متساوٍ نظير القيام بنفس العمل، بصرف النظر عن نوع الجنس.

المادة ١٢

٢٨ - **السيدة زو إكسياوكياو**: أشادت بالدولة الطرف على إدخال البرنامج الوطني للصحة الإنجابية وتساءلت عن التدابير الخاصة التي اتخذت لضمان إتاحة هذه الخدمات للنساء الريفيات والفقيرات. ونظراً لأنه من المقرر أن ينتهي البرنامج في عام ٢٠٠٧، فسوف يكون من المفيد معرفة ما إذا كانت الحكومة قيّمت النتائج التي تحققت. وكم عدد النساء اللاتي استفدن من هذا البرنامج؟

٢٩ - وقالت إن التقرير لم يتعرض لمسألة الإجهاض. وتود أن تعرف ما إذا كان الإجهاض محظورا في موريتانيا وما إذا كان هناك أي تدابير للحد من عدد حالات الإجهاض غير المأمونة.

٣٠ - **السيدة بيمنتال:** أعربت عن قلقها من نتائج الاستقصاء الديموغرافي والصحي الذي أُجري في موريتانيا عام ٢٠٠٠. وقالت إنها سوف تكون ممتنة لو عرفت ما إذا كان البرنامج الوطني للصحة الإنجابية قد نُفّذ بالفعل. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه ينبغي على الدولة الطرف تقديم المزيد من المعلومات عن النتائج التي تحققت. كذلك أعربت عن قلقها مما قيل عن أن معدل الإصابة بمرض الإيدز وفيروسه مرتفع بين الإناث لأنه من الصعب على المرأة أن تصر على ممارسة الجنس المأمون. وفي هذا الصدد، تساءلت عن السبب في أن الإطار الاستراتيجي الجديد للوقاية من مرض الإيدز وفيروسه للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ ركّز على الانتقال الرأسي للمرض وليس على الانتقال الأفقي. وأخيراً، قالت إنه سوف يكون من المفيد لو تم الحصول على معلومات عن خدمات الرعاية الصحية للمسنات والمعوّقات.

٣١ - **السيدة أروشا دمنغير:** قالت إنه نظراً للحالة الاجتماعية والاقتصادية الصعبة في موريتانيا، فإن جهودها للقضاء على التمييز ضد المرأة تستحق الثناء. غير أنها أكدت على ضرورة الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً عن نتائج البرنامج الوطني للصحة الإنجابية.

٣٢ - وأضافت أن معدل الخصوبة في موريتانيا مرتفع بصورة غير عادية (٦,١٥ طفل لكل امرأة) وأن استخدام وسائل منع الحمل يتم ببطء. ولهذا تساءلت عن التدابير التي اتخذت للحد من هذا المعدل عن طريق جملة أمور من بينها تشجيع تقنيات المباعدة بين الولادات. وهل بُذلت أي جهود لإشراك الرجل في مثل هذه المبادرات؟ وفيما يتعلق بمرض الإيدز وفيروسه، ينبغي للدولة الطرف أن تبين الخطوات المتخذة لزيادة حصول المرأة على معلومات عن التدابير الوقائية وتزويدها بتفاصيل عن أي برامج وقائية موجّهة خصيصاً للنساء.

٣٣ - **السيدة داريام:** أشارت إلى ارتفاع معدل الحمل المبكّر، والزيادة في عدد حالات الإصابة بمرض الإيدز وفيروسه، وارتفاع مستوى إساءة استعمال المخدرات فيما بين الشباب، وتساءلت عن كيفية تصدي الحكومة لقضايا الصحة بين البالغين. وقالت إنها تود أن تعرف ما إذا كانت هناك أي تقديرات للاحتياجات الصحية لمختلف فئات الشباب. ويلزم الحصول على معلومات عن الشباب الذين يواجهون التمييز في حصولهم على الخدمات الصحية بسبب وضعهم الاجتماعي، برغم القوانين التي تكفل المساواة. ويلزم أيضاً الحصول على تفاصيل عن أي تدريب يحصل عليه موظفو الخدمات الصحية لتمكينهم من تقديم خدمات ملائمة للشباب، بما في ذلك تقديم النصح. وليس من الواضح ما إذا كان يجري رصد مقدمي الخدمات الصحية لمنع الممارسات التمييزية. وسوف يكون من المفيد معرفة ما إذا كانت هناك سجلات للشكاوى التي يتقدم بها الشباب ضد مقدمي الخدمات الصحية.

٣٤ - **السيدة منت بويدا** (موريتانيا): قالت إنه بموجب السياسات الصحية الوطنية، بُذلت جهود من أجل المباعدة بين الولادات وتقديم الرعاية السابقة للولادة. ومن بين المبادرات التي اتخذت برنامج الصحة الإنجابية واستراتيجية للحد من الوفيات النفاسية ووفيات المواليد. واقترنت هذه المبادرات بجهود للدعاية والتعبئة الاجتماعية، بما في ذلك لقاءات سنوية ترعاها سيدة موريتانيا الأولى لتحسين صحة المرأة. وتتبع حكومتها استراتيجية لتدريب أخصائيات أمراض النساء والقابلات والمولّدات. وتسعى أيضاً لتوفير معدات مأمونة خاصة بالأمومة ورعاية جراحية أساسية.

ووضعت الحكومة أيضاً برامج أخرى لزيادة فرص حصول المرأة على الرعاية المنخفضة التكلفة، بما في ذلك العلاج من ناسور الولادة، وخدمات تنظيم الأسرة، ووسائل امنع الحمل المجانية. وتحدد السياسات الصحية للفترة ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٢ عدة أولويات، من بينها مكافحة الوفيات النفاسية ووفيات المواليد والملاريا، وبرنامج التحصين الموسّع وغير ذلك. وهناك مشروع تجريبي يحدد رسوماً معينة للرعاية أثناء الولادة وقد تم توسيع هذا المشروع ليشمل عدة أجزاء من البلد، وقد خفض كثيراً من تكاليف الرعاية السابقة للولادة، والوضع، والرعاية بعد الولادة وسوف يغطي المزيد من المناطق في عام ٢٠٠٧. وتسعى الحكومة لتعميم هذه الرسوم على قرابة ٩٠ في المائة من الحوامل. وتبلغ نسبة الانتشار المصلي للحوامل ٠,٥٢ في المائة.

٣٥ - **السيد ولد طلبه** (موريتانيا): قال إن هناك لجنة وطنية لمكافحة مرض الإيدز وفيروسه تخضع لسلطة رئيس الوزراء مباشرة، وقد أعطت دفعة للجهود من أجل وقف انتشار هذا المرض. وكما هو الحال بالنسبة للمرأة، توجد الآن وزارة للشباب تدافع عن مصالحهم. وليس هناك أي أساس للادّعاء بوجود تمييز ضد الشباب مهما كانت الأسباب. وقد قام الشباب من مختلف الأصول العرقية بدور الأنشطة العامة الأخيرة، وأعربوا عن اهتماماتهم السياسية بلغاتهم الوطنية. وفضلاً عن هذا، توجد محطة للشباب تذيع بجميع اللغات الوطنية في البلد. وقد شارك الشباب العاملون هناك في حوار مباشر مع كافة السكان عن طريق الاتصالات التليفونية، ونوقِشت طائفة من القضايا بحرية. ولم يتقدم الشباب بأي شكاوى من التمييز العرقي أمام المحاكم، نظراً لأنه لا يوجد مثل هذا التمييز. ومع أن الشباب يشاركون في صنع القرار السياسي ويقومون بصياغة السياسات الخاصة بالشباب، فإنه يلزم وجود بنية أساسية أفضل، تشمل النوادي الاجتماعية والمنظمات الرياضية والمنافذ الأخرى للشباب.

٣٦ - **السيدة منت خاطري** (موريتانيا): قالت إن حكومتها نشطت في مكافحة مرض الإيدز وفيروسه منذ ثمانينات القرن الماضي. وهناك حملات ومراكز للتوعية بمرض الإيدز وفيروسه. وفضلاً عن هذا، يجري حالياً اعتماد قانون عن السيطرة على مرض الإيدز وفيروسه ومكافحته.

المادة ١٣

٣٧ - **السيدة كوكر-أبياه:** أشادت بالحكومة على الكثير من برامج الائتمانات الصغيرة التي أدخلتها من أجل المرأة، وقالت إن الائتمانات الصغيرة لا تؤدي دائماً إلى تحسُّن نوعي في حياة المرأة. وغالباً أنه بمجرد أن تقوم المرأة ببعض الأنشطة المدرة للدخل أو يمكنها الحصول على الائتمانات الصغيرة، يتوقف الرجل عن تحمّل مسؤولية الإنفاق على الأسرة، وتجد المرأة نفسها في موقف أكثر صعوبة. وأضافت أنها تود أن تعرف ما إذا كان هناك أي تقدير لأثر الائتمانات الصغيرة المقدمة للمرأة خلال العقد السابق. والائتمانات الصغيرة لا تنقل المرأة من مستوى اجتماعي معيّن إلى المستوى التالي، نظراً لأن المبالغ المعنية تكون في العادة صغيرة للغاية. وقالت إنها سوف ترحّب بأي مبادرات لتزويد المرأة بقروض أكبر حتى يمكنها إقامة مشاريع متوسطة. ويلزم أيضاً الحصول على معلومات عن أي برامج لإدراج المرأة التي تعمل في القطاع غير الرسمي ضمن البرنامج الوطني للضمان الاجتماعي أو التأمين الصحي.

٣٨ - **السيدة منت خاطري** (موريتانيا): قالت إن حكومتها تناقش حالياً تدابير لانتشال المرأة من الفقر وتحسين وضعها الاقتصادي. غير أن المرأة في موريتانيا لديها قدرات مؤكدة في قطاع التجارة. وللمرأة وجود كبير في الأسواق. وتتمثل المشكلة الرئيسية في أن المرأة الريفية الفقيرة لا يمكنها الحصول على وسائل الإنتاج المدرة للدخل. والغرض من الائتمانات الصغيرة هو إعطاؤها الفرصة التي تمكنها من

الحصول على هذه الوسائل، وتحسين أدائها الاقتصادي، وبذلك يمكن رفع مستوى معيشتها.

٣٩ - **السيدة منت محمد محمود** (موريتانيا): قالت إن هناك مستويات مختلفة من الفقر. والمرأة التي تعيش في فقر مدقع تستفيد كثيراً من الائتمانات الصغيرة، كما اتضح من الدراسات التي أجرتها حكومتها. فقد أظهرت الدراسات الأخيرة أن الائتمانات الصغيرة التي تقدمها مصارف نيسا للنساء الموريتانيات الأكثر حرماناً على سبيل المثال ساهمت في التخفيف من وطأة الفقر. كما أن الائتمانات الصغيرة أفادت على وجه الخصوص الكثير من النساء المطلقات وهن غالباً ما يتولين رعاية أسرهن.

٤٠ - **السيد ولد طلبه** (موريتانيا): قال إن حكومته تعتَبر التمويل الصغير وسيلة مهمة للتنمية وتوفير الوظائف. وهي تقوم عن كثب برصد نتائج الائتمانات الصغيرة في الهند. وأضاف أن القروض الكبيرة متاحة أيضاً للمرأة. وذكر على سبيل المثال القرض الذي قدمته منظمة سورية والذي وُجِّه إلى بناء مساكن للنساء.

المادة ١٤

٤١ - **السيدة باتن:** طلبت معلومات عن السياسات والبرامج التي تفكر فيها الحكومة لزيادة فرص حصول المرأة الريفية على الخدمات المالية والتقنية والتسويقية. وسوف يكون من المفيد معرفة الجهود المبذولة لتوفير البنية الأساسية والتكنولوجيا الملائمة وتعزيز المشاريع الصغيرة للمرأة الريفية لتسهيل الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي. وسألت عن المساعدة التقنية وأنشطة التدريب والتوعية التي تُقدَّم حالياً للمرأة الريفية وما إذا كانت هناك ترتيبات للربط الشبكي من أجل المرأة التي تدير مشاريع صغيرة. وأضافت أنه ليس من الواضح كيف تقوم الحكومة بتعريف المرأة الريفية بالفرص الاقتصادية، وفرص الوصول إلى تكنولوجيا الأسواق.

٤٢ - **السيدة تان:** لاحظت مع التقدير أنه تم القيام بمبادرات كثيرة لتحسين حياة المرأة الريفية، وقالت إنها تود أن تعرف ما إذا كانت هناك أي إحصاءات عن عدد الأشخاص أو النسبة المئوية للسكان الريفيين الذين يحصلون الآن على الكهرباء ومياه الشرب النظيفة. وأضافت أنه يلزم تقديم معلومات عن عدد الطرق التي تم إنشاؤها وعن المناطق التي لا تزال نائية ويصعب الوصول إليها. وسوف يكون من المفيد أيضاً الحصول على تفاصيل عن عدد المراكز الصحية في كل منطقة، مع بيان معدل هذه المراكز الصحية بالنسبة للنساء بين السكان. ويلزم أيضاً تقديم بيانات عن معدلات الوفيات النفاسية ووفيات المواليد في المناطق الريفية. كما تساءلت عن أسباب ارتفاع معدل التسرب من المدارس الابتدائية بين الفتيات كما جاء في الردود على قائمة المسائل. وليس من الواضح ما إذا كان السبب يرجع إلى الزواج المبكر، أو تفضيل تعليم الأبناء بدلاً من البنات، أو الحاجة إلى البنات لكي تعملن في سن مبكرة. وقالت إنها تود أن تعرف ما يجري عمله لتغيير العقليات وتشجيع تعليم الفتيات في المناطق الريفية. وسوف ترحّب أيضاً بالحصول على بيانات عن النسبة المئوية للنساء اللاتي يمكنهن حالياً كسب العيش من الحرف اليدوية التقليدية. ويلزم تقديم معلومات عن أي جهود تُبذل لتوحيد نظم الائتمانات في جميع مناطق البلد وتبسيط هذه العملية من أجل المرأة.

٤٣ - **السيدة كوكر-أبياه:** تساءلت عمّا إذا كان باستطاعة المرأة الريفية أن تشارك في وضع المشاريع الإنمائية في موريتانيا. ونظراً لأن الزراعة هي مصدر العمل الوحيد في المناطق الريفية، فإنها تود أن تعرف ما إذا كان باستطاعة المرأة الحصول على الأراضي وامتلاكها باسمها.

٤٤ - **السيدة منت خاطري** (موريتانيا): قالت إنه على الرغم من أن الحكومة ليست لديها سياسة موحّدة بشأن المرأة الريفية، فإن المناقشة الحالية سوف تمهّد الطريق لوضع مثل هذه السياسة في المستقبل القريب. وأضافت أنها سوف تقدِّم جدولاً مفصلاً يشمل جميع المؤشرات الصحية المتاحة مقسَّماً حسب الولايات والمحافظات والمناطق.

٤٥ - **السيد ولد بيدي** (موريتانيا): قال فيما يتعلق بتغطية البرامج الوطنية على المستوى المحلي، إن حكومته مشغولة بعملية اللامركزية. وإلى جانب الإطار الاستراتيجي الوطني للحد من الفقر توجد أُطر استراتيجية إقليمية تتصدى معظمها للمناطق الريفية. وليست هناك أي منطقة في هذا البلد لا يوجد بها مكتب حكومي أو مدرسة أو عيادة. ومع أنه توجد لدى حكومته استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة، فإنها تُعد أيضاً وتنفّذ استراتيجية تتصدى بشكل خاص للاحتياجات التعليمية والصحية والاقتصادية وغيرها بالنسبة للمرأة الريفية على المستويين الإقليمي والمحلي.

٤٦ - **السيد ولد طلبه** (موريتانيا): قال إنه في حين أن البيانات الاقتصادية الكلية والديموغرافية المتاحة تعطي صورة شاملة، فإن الوزارة المسؤولة عن شؤون المرأة بحاجة لإنشاء قاعدة بيانات متخصصة تمكنها من وضع إحصاءات عن العمالة والوضع الاجتماعي الاقتصادي للمرأة على المستويين المحلي والإقليمي على حدٍ سواء. فهذه الإحصاءات من شأنها تمكين الوزارة من اتباع نهج لا مركزي تجاه التعبئة الاجتماعية وتحسين الوضع الاقتصادي للمرأة.

٤٧ - **السيدة منت محمد محمود** (موريتانيا): قالت إن مبادرات عديدة تستهدف المرأة الفقيرة والريفية، بدءاً من المصارف النسائية حتى برامج محو الأمية وحملات الدعاية الانتخابية، قد حققت قدراً من النجاح. والواقع أنه تم انتخاب سيدة كعمدة لإحدى القرى الريفية النائية وهناك عضوات ريفيات في البرلمان. وعلى حين أنه لا توجد إحصاءات دقيقة عن مدى استفادة المرأة الريفية من مثل هذه البرامج والمبادرات، فإنه لا يمكن إنكار أن المرأة قد استفادت منها بالفعل.

المادتان ١٥ و ١٦

٤٨ - **السيدة هالبرن-كداري:** قالت إن التقرير لا يحتوي على معلومات كافية عن القوانين التي تنظم الطلاق والحقوق الاقتصادية للمرأة عند الطلاق، ومؤخر الصداق، ونفقة الطفل، والحقوق القانونية في ممتلكات الزوجية، وحقوق الإرث. ويتضمن التقرير معلومات مزعجة عن سن المرأة عند الزواج. فعلى حين ينص قانون الأحوال الشخصية على أن القدرة القانونية للارتباط بالزواج تُعطى لجميع الأشخاص القادرين الذين بلغوا سن الثامنة عشرة، هناك معلومات تشير إلى وجود فتيات متزوجات تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاماً، ومن هذه النسبة هناك ١٣ في المائة من الفتيات تزوجن في سن الخامسة عشرة. وتساءلت عمّا إذا كانت لدى الحكومة أي بيانات عن السن عند الزواج وما إذا كان القانون قد تم إنفاذه. وأعربت عن اعتقادها بأن تعدد الزوجات مسموح به في واقع الأمر. ومع أن التقرير يشير إلى أن باستطاعة المرأة أن تطلب من زوجها ألا يتزوج من امرأة أخرى، فإن الرجل لا يزال يُسمح له بالاقتران بزوجة أخرى إذا استطاع أن يحقق المساواة بين الزوجات. وتساءلت عمّا إذا كانت الحكومة تعتزم تعديل هذا القانون الذي يتعارض بشكل واضح مع الاتفاقية.

٤٩ - **السيدة بلميهوب-زرداني:** قالت إن قانون الأسرة الموريتانية هو من أفضل القوانين التي درستها اللجنة بين البلدان ذات الخلفية الثقافية المماثلة. فهذا القانون يعطي للمرأة حقوقاً كثيرة فيما يتعلق بعقد الزواج وشروط الحياة الزوجية. واقترحت أن تقوم موريتانيا بصياغة عقد زواج

نموذجي يتضمن أحكاماً تنص على الحقوق المكفولة للمرأة بموجب قانون الأسرة لضمان احتفاظها بحقوقها القانونية الكاملة عند الزواج.

٥٠ - **السيدة تان:** قالت إن القانون الموريتاني لا يزال يسمح للرجل بدرجة من السيطرة على ممتلكات زوجته وتساءلت عمّا إذا كانت الحكومة فكرت في تعديل القانون لكي يعطي المرأة المتزوجة السيطرة الكاملة على ممتلكاتها الشخصية. وفيما يتعلق بالمادة الواردة في القانون الموريتاني والتي تسمح للمرأة بأن تطلب من زوجها ألا يتزوج من امرأة أخرى. أشارت إلى أن حكماً آخر يسمح للزوج بالاقتران بزوجة أخرى إذا توفرت الشروط الضرورية. وتساءلت ماذا تكون العواقب بالنسبة لرجل تزوج من أخرى ضد رغبة الزوجة الأولى.

٥١ - وفيما يتعلق بمسألة التوكيل (حق العصمة)، قالت إنها تريد أن تعرف الإجراءات التي تُتبع بعد أن يكون الزوج قد أعطى مثل هذا التوكيل للزوجة؛ وما هو الفرق بين الطلقة الأولى والثانية والثالثة؛ ومتى يعطي هذا التوكيل الحق للزوجة؛ وما هي الدلالات بالنسبة للزوجة التي تحصل على هذا الحق. وأخيراً، أعطى القانون الموريتاني الأفضلية للأم عند منح الحضانة على الأطفال. وقالت إن هذا القانون متحيز ويؤدي إلى افتراضات نمطية عن المرأة، بصرف النظر عن قدرتها ووضعها. وتساءلت عمّا إذا كانت هناك أي خطط لتعديل القانون بحيث تُمنح الحضانة على أساس معايير موضوعية.

٥٢ - **السيدة منت خاطري** (موريتانيا): قالت إن قانون الأحوال المدنية يسمح للرجل والمرأة بالتصرف في ممتلكاتهما على النحو الذي يرتضيانه، بشرط ألا يزيد المبلغ موضوع التصرف على ثلث جميع الممتلكات التي يمتلكها الشخص؛ ويحق للرجل والمرأة تقديم شكوى إلى المحكمة عندما يريد أحدهما التصرف في ممتلكاته بما يتجاوز هذا الحد.

٥٣ - **السيد ولد بيدي** (موريتانيا): قال إنه بينما حدد قانون الأحوال المدنية سن الزواج بـ ١٨ عاماً يستطيع ولي الأمر ترتيب زواج الفتاة إذا كانت أصغر من ١٨ عاماً عندما يكون مثل هذا الزواج في مصلحتها؛ أما ولي الأمر الذي يتبين أنه رتّب لزواج فتاة أقل من ١٨ عاماً لمصلحته الشخصية فإنه يتعرض للعقاب بموجب القانون.

٥٤ - وأضاف أن القانون واضح أيضاً بالنسبة لمسألة تعدد الزوجات. فإنه يُسمح للرجل بالزواج من امرأة أخرى بشرط أن توافق الزوجة الأولى والزوجة الثانية المتوقعة على تعدد الزوجات وبشرط أن يعامِل الزوج كلتا الزوجتين بالتساوي.والصعوبات الكامنة في استيفاء الشرط الأخير بصورة فعّالة تمثل حظراً غير مباشر على تعدد الزوجات.

٥٥ - وفيما يتعلق بعقود الزواج، هناك متطلبات قانونية واجتماعية يتعين استيفاؤها لكي تكون هذه العقود صالحة. وفضلاً عن هذا، يحق للزوجة إدراج شروط في عقد الزواج يتم الاتفاق عليها بين الاثنين.

٥٦ - **السيدة منت خاطري** (موريتانيا): قالت إن القانون الموريتاني يعطي الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالملكية وهناك كثير من النساء في الريف والحضر لديهن ممتلكات كبيرة. غير أن هناك عدداً محدوداً للغاية من المناطق النائية التي تتمسك بالتقاليد فتعطي الرجل الأفضلية في ملكية الأراضي.

متابعة الأسئلة

٥٧ - **السيدة شوب-شيلينغ:** اعترفت بأن الظروف التي تواجهها حكومة موريتانيا تجعل من الصعب تنفيذ كافة جوانب الاتفاقية. ومع ذلك، فإنه ينبغي على الحكومة في تقريرها التالي أن تقدم معلومات عن سياساتها الصحية

والتعليمية للمعوقات، والفرص الوظيفية المتاحة للمعوقات والوضع الصحي والاقتصادي للمسنّات.

٥٨ - **السيدة بيمنتال:** قالت إنه بالرغم من أن التقرير أشار إلى التغذية القسرية واعتبرها شكلاً من أشكال العنف، قال عضو في الوفد الموريتاني أن التغذية القسرية لم تعد تمارس. وتساءلت عمّا إذا كان باستطاعة الوفد تفسير هذا التناقض. وفيما يتعلق بمرض الإيدز وفيروسه، تساءلت عن السبب في أن الجهود الموريتانية ركزت على المرأة وعلى الانتقال من الأم إلى الطفل و لم تتناول العلاقات الجنسية.

٥٩ - **السيدة بلميهوب-زرداني:** قالت إنه بالنظر إلى الفقر المنتشر في موريتانيا، ينبغي للحكومة أن تصر على أن تحترم البلدان الغنية الالتزام الذي قطعته على نفسها في بيجين عام ١٩٩٥ بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمعونة. وأكدت أنه يجب أن يستمر العمل لإنهاء ممارسات الزواج المبكر وختان الإناث.

٦٠ - **الرئيسة:** تحدثت بوصفها عضواً في اللجنة، فأشارت إلى أن الوفد الموريتاني قال إنه في إمكان المرأة أن تُدرج نصّاً في عقد الزواج يكفل لها الحق في العمل وتساءلت عمّا إذا كان يُسمح للرجل أيضاً بأن يُدرج مثل هذا النص في عقد الزواج. وقالت إنها تريد أن تعرف ما الذي يحدث إذا لم يوافق الرجل على السماح للمرأة بإدراج هذا النص الخاص بالحق في العمل.

٦١ - **السيدة منت خاطري** (موريتانيا): قالت إن المرأة لها الحرية في إضافة أي نصوص إلى عقد الزواج؛ والرجل له حرية الموافقة على هذه النصوص وإتمام العقد أو رفضه، وفي هذه الحالة لن يتم الزواج وأضافت أن الثقافة الموريتانية كانت تتغاضى في السابق عن التغذية القسرية لأن السمنة كانت تعتبر من علامات الجمال في المرأة، ولكن بفضل جهود المجتمع المدني والدولة لم يعد ذلك صحيحاً. فالتغذية القسرية أصبحت تعتبر الآن شكلاً من أشكال العنف ضد المرأة و لم تعد تمارس.

٦٢ - وفي ختام ملاحظاتها، أعربت عن امتنانها للخبراء على آرائهم وتوصياتهم كما أعربت عن أملها في أن يواصلوا دعم جهود بلدها لتحقيق مزيد من الحرية والسعادة للمرأة في موريتانيا وحول العالم. وقالت إن دعم اللجنة سوف يمكن موريتانيا من سلوك طريق التغيير الأساسي الذي يعبّر عن جميع التوصيات التي قُدّمت.

٦٣ - **السيد ولد طلبه** (موريتانيا): قال إن هناك مدرسة لتعليم وتدريب الفتيات المعاقات وهناك مؤسسات خاصة أنشئت لتلبية احتياجات الصم والبكم والعمي. كما أن المدارس العادية اتخذت ترتيبات خاصة لتلبية احتياجات الطلبة المعاقين. وعلى سبيل المثال، سُمح لطالب ضرير بأن يرافقه شخص إلى قاعة الامتحانات لكي يقرأ له الأسئلة ويكتب إجاباته.

٦٤ - وفي الختام، شكر أعضاء اللجنة على توصياتهم القيّمة، التي سوف تحسّن من أداء الوكالات المتخصصة في موريتانيا. وقال إن الوزيرة منت خاطري سوف تحضر الاجتماع القادم لمنظمة المرأة العربية وسوف تنقل هذه التوصيات مع خبرتها من الاجتماع الحالي إلى المنظمة.

٦٥ - **الرئيسة:** شكرت الخبراء على أسئلتهم وتعليقاتهم كما شكرت حكومة موريتانيا على ردودها وتفسيراتها وكذلك على جهودها لتنفيذ أحكام الاتفاقية بالكامل. وقالت إن اللجنة سوف تقدم التوصيات إلى جانب إرشادات واضحة عن تنفيذ الاتفاقية في المستقبل.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.